تحذيرات حكومية ودولية من تناقص مخزون المياه الجوفية في حوض صنعاء

أكثر من 90 % من المياه المضخة من قرابة ستة الآف بئر في الحوض تستنـزف من قبل المزارعين لري شجرة القات

صنعاء / سبأ:

رغم التحذيرات الحكومية والدولية من تناقص مخزون المياه الجوفية في حوض صنعـاء التي كان أخرها التقرير الصـادر عن الأمم المتحدة والـذي وضع العاصمة صنعاء على قائمة أكثـر المدن المهددة بالجفاف خلال السـنوات القليلة القادمـة، إلا أن هذه التحذيـرات لا تلقى - على ما يبدو - آذاناً صاغية، فمعظم سـكان الريف فـي نطاق حوض صنعاء كغيرهم في بقية مناطق الجمهورية يكادون لا يأبهون بما يسـمعونه، وكأن الأمر لا يعنيهم.

فقد أصبحت عمليات حفر آبار المياه في حوض صنعاء يتسـابق فيها المزارعون ، مع ظهور مشاكل أخطرها عدم وجود مياه فيها بعد الحفر الذي استنزف أموالهم خاصة في قرى مديرية همدان .

المهندس عبد الرحمن الأرياني

ومع ذلـك تستمر المحـاولات والخسـائر أيضا، فالمزارعون هناك يعتقدون أن السبب راجع إلى خطئهم في تحديد الأماكـن الصحيحة التي يجـب الحفر فيها، وهـو ما يزيد من معاناتهم أكثر فأكثر.

وتقول التقارير الرسمية: إن الآبار البالغـة قرابـة سـتة الآف بئـر في حوض صنعاء التي تتراوح مسـاحته بيـن 1200 إلـى 3200 كـم مربـع كفيلة باستنزاف ما تبقى من المياه الجوفيـة خـلال السـنوات القليلـة القادمـة جـراء عمليـة الاسـتنزاف المسـتمرة من قبـل المزارعين لري شـجرة القات التـي تنتشـر زراعته بصورة كبيرة في إطار هذا الحوض والتي تسـتهلك نحو 90 ٪ مما تضخه تلك الآبار.

ويعتقد حسـين اللكمي احد مزارعـي قرية اللكمة بمديرية همدان أن سبب عدم نجاح عمليات حفر الآبار هو أن الناس في قريته لا يستعينون بالمهندسين من هيئة المياه لأجراء الاختبارات بواسطة الأجهزة لتحديد ما إذا كان الماء متواجد في هذه المنطقة أو تلك.

وأضاف:» تحديد أماكن الحفر تتم بطريقة تخمينية فقط وليست على أسس علمية ومع ذلك الناس يستمرون على هذا المنوال «.

وتـدرك من خـلال الحديث مـع الناس هنـاك أن الجهل سـيد الموقف وأنهـم لا يعرفون شـيئاً عن ما تردده وسـائل الأعـلام المختلفة من أن حوض صنعاء مهدد بالجفاف وان المياه الجوفية في تراجع مستمر.

فتجـد المزارعين في تلك القرى ومنها قرية اللكمة بمديرية همدان، فـي حالـة تنافس محمـوم لحفر آبـار ارتوازية، الهدف منهـا ري مزارع القات سعيا لتحقيق عوائد مالية كبيرة وإن كان على حساب ما تبقى من المخزون الاستراتيجي للمياه الجوفية الآخذ في التناقص.

يقـول «عمـار مقبل» احد مزارعـي القرية الواقعة على مسـافة نحو 25 كيلومتـرا مـن العاصمة صنعاء « الناس لا يعرفـون ما معنى تراجع منسوب المياه الجوفية، ما يهمهم هو استخراج المياه «.

وأضاف « خلال فترة الثمانينات ومطلع التسعينات كان عمق البئر لا يتجاوز الـ250 متر أما الآن فلم يعد بالامكان الحصول على الماء بهذا العمق».

ويشـير عمار إلى انه تم حفر نحو سـتة آبار ارتوازية في قريته وصل عمق بعضهـا إلى 500 متر لكن دون جدوى.معتقدا أن خسـائر عمليات الحفـر المتوالية قد تكـون تؤكد للناس أن المشـكلة تتعلـق بتناقص ونضوب المياه الجوفية كما تردده وسائل الإعلام.

وقـال:» كل بئر تـم حفرها دون جدوى كلفت نحو 8 ملايين ريال، لأن حفر المتر الواحد بواسطة حفار المياه يكلف 17 الف ريال».

ويلفت عمار إلى أن كل بئر تفشـل تخسـر المسـاهمين فيها الذين لا يتجاوزن عشـرة في أحسـن الأحول مبلغ لا يقل عن 800 ألف ريال لكل مساهم.

وأضاف « إنه أمر مقلق بالتأكيد، لأن ما يدخره الناس خلال سنوات من العمل المضني في الزراعة يذهب سداً.»

وزير المياه والبيئة : 99 ٪ من عمليات استخراج المياه تتم دون ترخيص

وشـهدت القريـة ذاتهـا كغيرها من القـرى المجـاورة للعاصمة خلال السـنوات القليلة الماضية انخفاضا حادا لمسـتويات المياه الجوفية مما أثـار قلـق الأهالي فيهـا البالغ عددهـم قرابة 3 الاف نسـمة ما جعلهم يسـعون جاهديـن لمواجهة تناقص مناسـيب مياه الآبـار القائمة وهي صورة متكررة في أنحاء مديرية همدان في ظل تناقص المياه فيها.

وفيما تسـتمر عمليات الحفر مـن قبل المزارعين سـواء كانت ناجحة أم لا ..فإن الأسـوأ من ذلك ما يؤكده وزيـر المياه والبيئة المهندس عبد الرحمـن الأريانـي من أن الحكومـة لا يمكنها تطبيق قوانين اسـتخراج المياه والري على المستهلكين، خاصة الكبار منهم.

والسـبب كما يقول في حديـث لوكالة رويتـرز»: إن 99 ٪ من عمليات استخراج المياه تتم دون ترخيص».

وفي حين تشـير الدراسـات أن ري القات يسـتهلك أكثـر من ٪90 من الميـاه فإن مسـاحة زراعة القـات تنمو بمعـدل يتراوح بيـن 10 و٪15 سـنوياً..فيما يبقى الجهـد الحكومي لمواجهة هذه المشـكلة في حدود غير ملموسة.

يقـول الوزير الأرياني: إن الدعـم الحكومي الكبير للوقود يعيق جهود الوزارة لرفع كفاءة الري، والسبب، إن ذلك الدعم يقلل من تكلفة المياه الحقيقية، وهو ما يدفع مزارع القات لضخ كميات اكبر من المياه.

وتابـع قائـلاً :» لا يوجد دافع لـدى المزارعيـن لتحديث أسـاليب الري لرخـص وقود الديزل، فسـعر اللتر 35 ريـالاً ما يعـادل 0.17 دولار، ما يجعلهم لا يحتاجون إلى التوفير في اسـتهلاك المياه، كما ان عائد القات مرتفع».

وحتى تشـرع الحكومة بخطوات جادة لتوعية الناس بخطورة الموقف والبدء بالحلول الوقائية للحد من اسـتنزاف المياه التي تنخفض بمقدار يتراوح بين 6 - 12 مترا سـنويا فإن استشـراق مستقبلنا المائي على ما يبدو ستظل تحجب رؤيته الشوائب.

فالتقاريـر المحليـة والدوليـة تؤكـد أن وضـع الماء في اليمن يسـير فـي اتجاه الانهيـار الخطير للموارد في دولة يعتمـد على مياه جوفية لا تستطيع الطبيعة تعويضها بسرعة كافية كي توازي نمو تعداد السكان البالغ قرابة 22.4مليون نسمة والذي يزيد عن 3 ٪ سنويا.

كمـا أن تفادي كارثة بهذا الحجم بالنسـبة لمدينة مثـل صنعاء البالغ ارتفاعهـا نحـو 2200 متر فوق سـطح البحر سـيكون أكثـر صعوبة إذا ما طرحت مسـألة إنشـاء محطـات لتحلية ميـاه البحر لإمـداد العاصمة بالمياه، لما يتخلل المسـافة بينها وبين محافظة الحديدة السـاحلية من تضاريـس وجبال وعرة تعقد من عملية مد خطـوط أنابيب التحلية من تلك المحطات إليها.

وحسب تقرير الوضع البيئي في اليمن الصادر عن وزارة المياه والبيئة فإن عدم اتخاذ المعالجات الناجعة سـيجعل من القادم يحمل في طياته طبيعة خالية من المياه لأن حوالي 75 ٪ من سكان اليمن ما يزال يعيش فـي الريف ما قـد يحول الكثير من المناطـق وخاصة في حوض صنعاء إلى مناطق خالية من السكان لعدم وجود المياه التي يعتمدون عليها في الزراعة لتوفير متطلبات حياتهم المعيشية.

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة شقيقة

الأستاذ حسين أحمد مقبل غثيم

وكيل وزارة الإعلام للشؤون الفنية

وبهذا المصاب الجلل لا يسعنا إلا أن نرفع تعازينا الخالصة ومواساتنا الصادقة للإخوة الأعزاء

الأستاذ / حسين أحمد مقبل غثيم ، مقبل ،أحمد مقبل غثيم ، علي أحمد مقبل غثيم ، مجد أحمد مقبل غثيم ، غثيم ، أحمد مقبل غثيم ، عبدالله أحمد مقبل غثيم
وأسرة آل مقبل غثيم ومحبيهم كافة

سائلين الله تعالى أن يبؤى المغفور لها بإذنه تعالى مكانا عليا في خالد فردوسه وأنْ يمد أهلها وذويها بنعمة الصبر وجميل السلوان وأنْ لا يريهم مكروها في عزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفون : حسن أحمد اللوزي، أحمد ناصر الحماطي، محمد شاهر حسن، أحمد الحبيشي، نجيب مقبل ، فتحية عبدالواسع، يونس هزاع، علي ناجي الرعوي، نصر طه مصطفى، سمير رشاد اليوسفي، ، د . عدبالله الزلب، عباس الديلمي، حسين عمر باسليم، علي صالح الجرة، علي أحمد إسحاق، د . خالد عبدالكريم، يسلم مطر، ياسين المسعودي، عبدالرحمن بجاش، محمد عبدالماجد العريقي، جمال فاضل، ياسر الشوافي، حسن دفنان، إبراهيم عبدالحبيب، بجاش عبدالولي، نزار سالم المحضار، محمد مطهر، عبدالسلام عمياد، عبدالله الغابري، أحمد مصلح اللهبي، أمين محمد الشرفي، شوقي شاهر القباطي، عبدالله جحزر، عدنان علي شعرة وجميع مدراء إدارات ومدراء عموم ومنتسبي وزارة الإعلام ومؤسساتها وقطاعاتها الإعلامية كافة.